فيما اللواء يدير المعركة

المشترك يشعل أزمة «العدالة الانتقالية»

تتواصل أعمال التحريض ضد الاخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- على أكثر من صعيد من قبل متطرفي احزاب اللقاء المشترك بهدف عرقلة الحوار الوطني ونسف التسوية، متخذين من قانون العدالة الانتقالية مبرراً لتعريض التسوية السياسية للفشل.. فخلافاً للتصريحات المحرضة ضد رئيس الجمهورية التي تطلقها قيادات المشترك فقد تزامن ذلك مع تسريبات كاذبة لعقد لقائين بين رئيس الجمهورية وقيادات المشترك لسحب مشروع القانون من البرلمان غير ان اللافت في هذه التداعيات اخراج المشترك لميليشياته واصرارهم على استمرار احتلال شارع الستين، وتطويق منزل رئيس الجمهورية في تكرار لأساليب البلطجة التي استخدموها خلال ازمة 2011م.

ماجد عبدالحميد

ولقد أدت تداعيات الأزمة المتفاقمة جراء تمرد علي محسن على قرارات رئيس الجمهورية الى تحريك الاجنحة المتشددة في حزب الاصلاح بأسلحتها على أكثر من جبهة، ففي الوقت الذي دفع الاصلاح بعناصره للتظاهر الخميس بدعوى اسقاط قرار رئيس الجمهورية حول قانون العدالة.. فإن تلك المظاهرات هي عرض عضلات من قبل علي محسن لرفض قرارات الهيكلة، حيث قامت ماتسمى باللجنة التنظيمية للثورة بتسيير مسيرة للضغط على رئيس الجمهورية لسحب القانون من البرلمان.

وكانت المطالب هي الغاء الحصانة وقانون العدالة وهددوا بالتصعيد في تزامن مع تصريحات قيادات المشترك.

وهدد متشددو الاصلاح رئيس الجمهورية بالتصعيد اذا عين قيادات جديدة في اشارة الى احمد علي عبدالله صالح.. وعلى ذات الصعيد خرج المدعو فؤاد دحابة -المتهم بقتل الشباب- خطيبا في شارع الستين يوم الجمعة وظل يرغي ويعوي ويطالب بحاجة الى حراسة الثورة المزعومة في تحريض واضح يجيز التمرد على قرارات رئيس الجمهورية فيما يتعلق باللواء علي محسن.. وحرض الشباب ومليشيات الاصلاح على رفض قانون العدالة ملوحاً انهم سيواصلون مرحلة جديدة من نضالهم المزعوم.. واكد دحابة في الحديث عن المستبد في تلميح واضح لمخاطبة رئيس الجمهورية.

الى ذلك تسعى أحزاب في اللقاء المشترك جاهدة لافتعال أزمة جديدة كما هو ديدنها من شأنها أن تنسف كل الجهود المبذولة لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الهادف إلى اخراج البلاد من الأزمة ومعالجة القضايا الوطنية الشائكة المطروحة في جدول أعماله.. ولكن ها هي تلك الأحزاب تتخذ أسلوباً جديداً عنوانه أزمة «العدالة الانتقالية» من خلال إعلان ما يوصف بـ(الدينامو المحرك للأزمات كما هي العادة) رفضها القاطع لمشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية المحال من الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب لاستكمال إجراءاته الدستورية.

أزمة مصالحة

من جديد تعلن أحزاب المشترك كما ظلت في الماضي رفضها لمشروع المصالحة الوطنية «شكلاً ومضموناً»، وانسحبت الكتل البرلمانية لأحزاب المشترك من جلسات مجلس النواب، فيما قاطعت قيادات المشترك جلسات اجتماعات اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني لتقدم بذلك دليلاً جديداً على تنصل أحزاب المشترك عن التزاماتهم وكل العهود والاتفاقات لأسباب عدة أهمها العمل على تأزيم الوضع في اليمن وعودة الأوضاع من جديد إلى نقطة الصفر لكي لا يصل اليمنيون إلى مؤتمر الحوار الوطني ولا إلى حل للأزمة.

رسالة عدالة حقيقية

رفض أحزاب المشترك لقانون العدالة الانتقالية جاء عقب رسالة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الموجهة إلى مجلس النواب الأسبوع الماضي بشأن استكمال الإجراءات الدستورية لمشروع قانون العدالة الانتقالية وقد حث خلالها رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس وكافة أعضاء المجلس على مناقشة وإقرار مشروع القانون وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ورفعه إلى رئيس الجمهورية لإصداره.

وأعرب رئيس الجمهورية في رسالته عن أمله أن يحقق هذا القانون التهيئة للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.. مشيرا إلى أنه يضع حداً لآثار الصراعات السياسية وبدء صفحة جديدة من علاقات التسامح والوئام بين كل القوى في المجتمع اليمني.

وتطرق في رسالته إلى أن هناك أكثر من وجهة نظر داخل الحكومة حول مشروع هذا القانون تم الاستماع إليها جميعاً ، ورأى الرئيس أن يكون مشروع القانون بالشكل والمضمون المقدم إلى المجلس لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنه.

غضب واسع

وعلى الفور قابلت أحزاب في المشترك ذلك بإصدار بيان اعلنت فيه رفضها لمشروع القانون ما أثار غضب واستياء كثير من السياسيين والبرلمانيين ، حيث اعتبر الشيخ سلطان البركاني- الأمين العام المساعد للمؤتمر رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر: أن البيان الصادر عن اللقاء المشترك بشأن مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية المحال من رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي إلى مجلس النواب، وادعاءهم بأن المشروع المطروح لا يلبي أهواءهم هو دليل جديد على تنصل أحزاب المشترك عن التزاماتهم .

وقال البركاني: إن بيان المشترك يسير في نفس السياق المحموم للحملة التي يديرها حزب الإصلاح وعلي محسن وياسين ضد الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والسعي لتعطيل الحوار الوطني.. وأضاف: إن ما يصنعونه باللجنة الفنية للحوار (الآنسي وياسين) من تعطيل للحوار وقتل له قبل ميلاده وخرق للمبادرة والآلية وقرارات مجلس الأمن، علاوةً على إنكارهم للوحدة اليمنية في كل وثائق اللجنة الفنية وعدم استنادهم على مرجعية الوثائق الثلاث، إنما هو عمل مبيت وإعاقة متعمدة للحوار الوطني وعدم تنفيذ نصوص المبادرة والآلية وقرارات مجلس الأمن .

إلى ذلك أكد مراقبون أن بيانات المشترك والتصريحات المستفزة والتحريضية ضد رئيس الجمهورية لتقديمه مشروع قانون العدالة الانتقالية لمجلس النواب لإقراره، تندرج جميعها في إطار نية المشترك المبيتة والساعية لإعاقة الحوار الوطني ونسف المبادرة الخليجية وآليتها وقرارات مجلس الأمن في تمرد واضح على قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي.

اتفاق مسبق

رغم تأكيد رئيس الجمهورية في رسالته للبرلمان بوجود أكثر من وجهة نظر داخل الحكومة حول مشروع القانون تم الاستماع إليها جميعاً، فقد ذكرت مصادر في أحزاب المشترك لوسائل إعلامية أن مشاورات كانت قد تمت بين رئيس الجمهورية وقيادات في المشترك (الآنسي والعتواني ونعمان) حول التعديلات بعد أن رُفع المشروع من الحكومة نظراً لعدم الاتفاق حوله وعلى وجه الخصوص حول الفقرة المتعلقة بالفترة الزمنية التي حددها المشروع بأحداث العام ٢٠١١م، إلا ان تلك القيادات تسعى جاهدة وبأية طريقة لنسف التسوية السياسية برمتها عبر بوابة قانون العدالة الانتقالية، وهو ما أكده أيضا الناطق الرسمي للمؤتمر وحلفائه عبده الجندي في مؤتمره الصحفي الأسبوعي، حيث أكد ان القانون قد عرض على جميع الهيئات الحكومية وصولاً إلى رئيس الجمهورية المرجعية الأولى والأخيرة بناءً على ما جاء في المبادرة الخليجية.. متسائلاً في الوقت نفسه: «لماذا هذا الرفض وهذا التعنت من قيادات المشترك وهي كانت على علم بكل ما تضمنه مشروع القانون»؟!

خلافات حادة

في الوقت الذي حددت فيه الفترة الزمنية لمشروع قانون العدالة الانتقالية بفترة أحداث الأزمة التي مرت بها بلادنا عام ٢٠١١م، واتفق عليها الجميع ، دخلت قيادات المشترك في صراع حقيقي وخلافات حادة تتمثل في تحديد المراحل والفترات التي يشملها مشروع القانون، حيث ان الإصلاح حسب مصادر مطلعة يرفض ان يشمل القانون فترة الصراعات السابقة، فيما يتمسك الاشتراكي بضرورة ان يشمل عام ١٩٩٤م ويرفض عام ١٩٨٦م، أما الناصري فيطالب بضرورة ان يشمل القانون عام ١٩٧٨م، الأمر الذي جعل تحديد الفترة مقتصرة على أحداث عام ٢٠١١م كحل وسط، وهروباً من خلافات تمزق المشترك.

مستنقع الماضي

ويرى سياسيون وبرلمانيون أن فتح المجال لاشتمال مشروع قانون العدالة الانتقالية لمختلف الأحداث سيفتح الباب لقضايا قد تصل إلى ثورة ١٩٤٨م ، وسيجعل اليمن تغرق في مستنقع الماضي وأحداثه الأليمة ولن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام، وستظل تبحث عن كل ما حدث في العقود الماضية ناهيك عن المبالغ الطائلة التي ستلتزم بلادنا بتقديمها كتعويضات.

تسريبات للنيل من التسوية

التسريبات التي نشرتها صحيفة «أخبار اليوم» المقربة من اللواء على محسن منتصف الأسبوع الماضي بأن الرئيس عبدربه منصور هادي أقر سحب مشروع قانون العدالة الانتقالية من البرلمان بعد لقائه بقيادات أحزاب اللقاء المشترك أثارت لغطاً كبيراً في الشارع ما جعل رئيس اللجنة الدستورية في البرلمان علي أبوحليقة ينفي صحة تلك المعلومات ، مؤكداً عدم وجود أي توجيهات من الرئيس عبدربه منصور هادي بسحب مشروع القانون المحال إلى البرلمان.. مؤكداً أنهم ماضون في دراسته بعد أن تمت إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة الحريات العام وحقوق الإنسان ولجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لمناقشته وتقديم مقترحات بشأنه إلى المجلس.

سياسيون: اشتمال القانون لمختلف الأحداث سيجعل اليمن تغوص بمستنقع الماضي

غضب واسع من تمرد المشترك على قرارات الرئيس

قيادات المشترك تراوغ وغير متفقة على فترة محددة لمشروع القانون

الاشتراكي ينجح في جعل الإصلاح العدو الأول للكل

دخلت العلاقات بين الأحزاب المكونة لتكتل ما يسمى باللقاء المشترك مرحلة الموت السريري، اذا لم تكن القطيعة والانفصال النهائي، بمقاطعة مكونات في المشترك أعمال المؤتمر العام لحزب الحق.

إلاّ أنه ووفقاً لتأكيدات الكثير من الخبراء والمراقبين السياسيين فإن تكتل المشترك أصبح أشبه بسلعة لها مدة صلاحية محددة وأن هذا التكتل قد وصل الى مرحلة صار التعامل معه فيه مخاطر قد تصيب الأحزاب التي تسعى للبقاء والاستمرار فيه بالتسمم القاتل.. خلافاً عن أن مرحلة التسوية السياسية قد أفرزت تحالفات وملامح خارطة سياسية جديدة، وستتضح الصورة أكثر مع بدء مؤتمر الحوار أو خلال أعماله.

محمد شرف الدين

ولا تعتبر أجندة المستقبل جوهر الخلاف بين مكونات المشترك فذلك أمر لا خلاف عليه، بل إن الخلافات التي تفجرت بين الاصلاح وبقية المكونات في الميدان لم يعد بالإمكان تجاوزها خصوصاً وقد تحولت الى صراع بين القواعد.. زد على ذلك أن أساليب القمع والاقصاء التي مارسها الاصلاح ضد الاشتراكي والناصري في العاصمة والجوف وإب وتعز وعدن وكذلك في الوزارات ناهيك عن حملات التكفير التي تطال الاشتراكي والحق، أوشكت أن تهدد بصراعات داخل تلك الأحزاب جراء استمرار مثل هذه التحالفات.

مقاطعة المشترك لمؤتمر حزب الحق.. اغتيال برصاص صديقة

واللافت أن الاشتراكي -وعلى الرغم من تعرض أمينه العام لمحاولة الاغتيال مؤخراً و تكفير اعضائه والاعتداء عليهم - يواصل التحالف مع الاصلاح ليس حباً فيه وإنما لدفع قيادته للمضي في طريق التطرف واستعداء كل من في الساحة، وخلق حالة من الوهم لديهم أنهم يحققون المزيد من المكاسب والنجاحات طالما الاشتراكي مايزال يدور في فلكهم، غير مدركين أن الاشتراكي استطاع أن يقود قيادات الاصلاح الدينية والقبلية والسياسية والشبابية أيضاً الى مستنقع خطير جداً.. إن لم يكن الى الموت، فقد نجح الاشتراكي في ألا يظل هو الوحيد الذي له ثأر مع حزب الاصلاح كما كان ذلك طوال السنوات الماضية، لكنه قد استطاع خلال عام وبضعة أشهر أن يجعل للاصلاح ثارات مع المؤتمر، وحزب الحق، والناصري، والحوثيين، والشباب والمرأة والجامعيين، والبعثيين والعلماء والطلاب في الجامعات وحتى مديري المدارس والمدرسين والتجار.. وكذلك أسر ضحايا اللازمة وأخيراً مع المنظمات المدنية، والحراك أيضا..

وعودة على بدء فإن المشترك قد انتهى كتكتل ولم يعد قائماً إلا لتصفية الخلافات فيما بين أطرافه..

ولعل ما يؤكد ذلك هو أن قيادات أحزاب اللقاء المشترك قاطعت المؤتمر العام الأول لحزب الحق والذي انعقد الخميس بالعاصمة صنعاء بحضور ممثلين عن بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية .

وتأتي مقاطعة قيادات أحزاب اللقاء المشترك لتؤكد حقيقة اشتداد الخلافات داخل التكتل وخروجها عن السيطرة بعد أن ظهرت إلى السطح عقب تشكيل حكومة الوفاق الوطني حيث شكلت التعيينات لمسئولين في مرافق الدولة المركزية والمحلية عاملاً أساسياً في تفجر الخلافات داخل مكونات اللقاء المشترك التي وجدت أن حزب الإصلاح احتكر لنفسه كافة التعيينات ومارس إقصاء شركائه في المشترك .

وتفاقمت الخلافات داخل المشترك مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بفعل التباينات الشديدة على نسب التمثيل في مؤتمر الحوار والتي اعترضت عليها بعض أحزاب المشترك بعد أن سعت أحزاب للاستحواذ عليها.

وكان حسن زيد _عضو المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الأمين العام لحزب الحق- قال: إن استمرار تحالف اللقاء المشترك في مرهون بما سيقدمه مؤتمر الحوار الوطني.

وأضاف في لقاء مع قناة آزال «الفضائية» :إن دخول المشترك برؤية موحدة إزاء العديد من القضايا في مؤتمر الحوار كفيل ببقاء اللقاء المشترك، وان دخول كل حزب في مؤتمر الحوار برؤى متباينة سيعمل على انتهاء اللقاء المشترك.. غير أن عدم حضور ممثلي أحزاب اللقاء المشترك لمؤتمر عام حزب الحق كان أشبه بإعلان وفاة لهذا التحالف وإن كان يبدو موتاً سريرياً حتى الآن.

توضيح من موظفي رئاسة الوزراء

ما نُشر تسريب لتصفية حسابات واستهداف للأمين العام

تلقت صحيفة «الميثاق» توضيحاً من موظفي الامانة العامة لرئاسة الوزراء تعقيبا على ما نشرته في العدد الاخير (١٦٤٣) الصادر الاثنين الموافق ٧/١/٢٠١٢م، في صفحتها الأولى بعنوان «باسندوة يقيل مدير حسابات رفض تمرير فاتورة نقدية».

وأكد موظفو الأمانة العامة لرئاسة الوزراء ان ما نشر يندرج في إطار تصفية حسابات مع الاستاذ حسن محمود حبيشي -الأمين العام الجديد لرئاسة الوزراء- والذي اتخذ منذ تسلمه لموقعه عدداً من الإجراءات المهمة لاستعادة دورها .. مشيدين بأداء الأمين العام حسن حبيشي والخطوات التي اتخذها وفي مقدمتها استعادة صلاحيات الأمانة العامة لرئاسة الوزراء والتي كانت قد سحبت خلال الفترة المنصرمة من قبل مكتب رئيس الوزراء، وكذا حرصه على تفعيل دوائر الأمانة العامة وتكليفها بأداء مهامها في الإعداد والإشراف على الأداء الحكومي، والاهتمام بالكادر العامل في الأمانة وتطوير مهاراته وخبراته في مختلف المجالات ..

وأفاد الموظفون: إن الأمين العام لرئاسة الوزراء تعهد ومنذ أول يوم بالدفاع عن حقوق الموظفين وتحسين أوضاعهم وتلبية مطالبهم القانونية مقابل رفع اعتصامهم .. مشيرين الى ان الاستاذ حسن حبيشي ترجم تلك التعهدات بنجاح، وعمل على تحقيق عدد من المطالب، فيما مازالت أخرى في طور التنفيذ.

واعتبر موظفو رئاسة الوزراء تسريب تلك الوثائق لوسائل الاعلام محاولة مكشوفة من قبل اطراف حزبية تضررت من الإجراءات التصحيحية التي اتخذها الأمين العام للضغط عليه وإضعافه واستقطابه في إطار معادلة الصراع السياسي القائمة، والتي أكد الأستاذ حسن حبيشي منذ اليوم الأول لتوليه منصبه تجاوزها ، حيث قال في اجتماع جمعه بالموظفين: «إنه لا ينتمي لأي حزب من الأحزاب والتنظيمات السياسية.. وإن اليمن هي حزبه وإن المصلحة الوطنية أكبر من كل الأشخاص».

وسخر موظفو أمانة رئاسة الوزراء من المغالطات التي حملتها تلك التسريبات والجهات التي تقف خلفها عبر السعي لتقديم مدير الحسابات السابق، د. محمد الخولاني بصورة الضحية، فيما هو المسئول الأول عن توتر العلاقة بين مكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لرئاسة الوزراء والذي ينبغي أن يتسم أداؤهم بالانسجام والتكامل ...كما أنه مسئول مسئولية مباشرة عن دفع الموظفين للقيام بتنفيذ الاعتصام الذي تم قبل أسابيع بعد تعمده استفزازهم وإسقاط الكثير من حقوقهم «المكتسبة» خلال السنوات الماضية بحجة الترشيد ..

صحيفة «الميثاق» وهي تنشر هذا التعقيب لموظفي رئاسة الوزراء، تؤكد على أنها ستظل ملتزمة بالمصداقية والامانة والمسئولية واحترام اخلاقيات المهنة ، مشيدةً بوعي موظفي الأمانة العامة لرئاسة الوزراء وتفاعلهم مع الأخبار التي تنشرها وحرصهم على توضيح الحقائق للرأي العام والمهتمين.